مساعي لحماية البيئة في ضوء الآليات القانونية و المؤسساتية.

efforts to protect the environment in light of legal and institutional mechanisms.

طهاري حنان* أستاذ محاضر-أ-
جامعة عمارثليجي الاغواط - الجزائر
taharihanane@yahoo.fr

قوق ام الخير أستاذ محاضر-أ-
جامعة عمارثليجي الاغواط - الجزائر
gomelkher@gmail.com

تاريخ الارسال : 2022/05/23	**تاريخ القبول:** 2023/03/10	**تاريخ النشر:** 2023/06/15

ملخص :

ان موضوع البيئة و حمايتها عرف اهتماما واسعا في نطاق القانون الدولي والقوانين الوطنية في السنوات الأخيرة، كما تم لفت انتباه الدول و دق ناقوس الخطر للإسراع في اتخاذ ما يلزم من التدابير الاستعجالية قصد الحفاظ على البيئة في ظل ازدياد الاسباب المؤدية الى التلوث البيئي ومن ثمة الاخلال بالتوازن البيئة.

فعرف المجتمع الدولي جهودا معتبرة في هذا الاتجاه سواء من خلال ما تم من مؤتمرات و اتفاقيات ذات الصلة بالبيئة و حمايتها و تحقيق فكرة التنمية المستدامة او من خلال بعض المؤسسات التي انشات لتحقيق هذا الغرض، و بالموازاة مع ذلك سعت الدول على صعيدها الداخلي لمواكبة هذه الجهود و ذلك بسن تشريعات و تنظيمات للمحافظة على البيئة وخلق ضوابط قانونية للحفاظ على البيئة و توازنها في ظل تنمية مستدامة، و من هنا فان ورقتنا البحثية جاءت بتبيين هذه الاليات القانونية و المؤسساتية الساعية لحماية البيئة..

الكلمات المفتاحية : البيئة- التلوث البيئي- الاليات القانونية- الاليات المؤسساتية.

***المؤلف المرسل :** د.طهاري حنان.

Abstract:

The issue of the environment and its protection has received wide attention within the scope of international law and national laws in recent years, which has

drawn the attention of countries and raised the alarm to expedite the urgent measures necessary to preserve it.

And The international community has made great efforts in this direction, whether through conferences and agreements related to the environment, its protection and the realization of the idea of sustainable development, or through some institutions that were established to achieve this purpose, At the internal level, countries have sought to keep pace with these efforts, to set laws to preserve the environment, and to set legal controls to preserve the environment and its balance in the light of sustainable development.

Keywords: The environment - environmental pollution - legal mechanisms - institutional mechanisms.

مقدمة:

مصطلح البيئة أصبح دالا على أكثر من مجرد عناصر طبيعية فمفهومها اصبح اشمل فهي تشكل ذلك النظام الذي يمارس فيه الكائن الحي أنشطته المختلفة من ماء هواء وتربة بالإضافة إلى مختلف الكائنات الحية الدقيقة و الجمادات ذات العلاقة بالبيئة[1]و هي إطار متكامل يشتمل عليه كوكب الأرض ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة و الإنسان واحد من مكونات البيئة يتفاعل معها مؤثرا ومتأثرا بها مثل [2].

أما المؤتمر الدولي للبيئة بالسويد[3] والمنعقد في ظل الأمم المتحدة في أكتوبر 1972 فعرفها بانها هي مجموعة من النظم الطبيعية و الإجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى و التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم[4].

و يعتبر دوام و إستمرارية الأنظمة البيئية متوقف على مدى توازنها بحيث يتحقق توازن هذه الأنظمة من خلال التفاعل بين العناصر المكونة للبيئة الحية وغير الحية والنباتات خاصة الخضراء منها المحللة [5]فتشكل حلقة الربط الأساسية في هذا النظام والوحيد التي تربط هذه المكونات غير الحية و المتمثلة في طاقة الشمس وغاز ثاني أكسيد الكربون الماء و الكلوروفيل واللازمة لصنع الكربوهيدرات داخل الكتلة الحيوية وبين المكونات الحية للنظام البيئي[6]و هكذا تستمر السلسلة الغذائية وتعاد دورة الحياة ويستمر عمل النظام البيئي[7]،

بينما اذا حدث خلل في هذه التوازنات نكون امام التلوث البيئي الذي عرفه البعض على أنه الطارئ الذي أدخل في التركيبة الطبيعية فأدى إلى تغير أو فساد أو تدني في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية ويتلف الموارد الطبيعية [8] .

هذا الاخير الذي اتسع انتشاره و اصبح يشكل خطرا ليس على البيئة فقط بل على الإنسان وعلى التنمية الاقتصادية ومعظم المجالات الاخرى ما جعل الموضوع يأخذ الاهمية الكبيرة في الدول حتى المتخلفة منها، و يستدعي التركيز على حماية البيئة من خلال المحافظة عليها و الصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغير له يقلل من قيمته وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير مختلفة لتحقيق هذه الحماية و التي منها التدابير القانونية و المؤسساتية [9]، ويبقى الهدف الرئيسي من الحماية البيئية هو الحفاظ على التوازن البيئي والإبتعاد عن أي سبب في خلل يصيب البيئة أو عناصرها، من خلال وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة و وقاية البيئة محليا وعالميا من نشاطات الإنسان الضارة و تحسين نوعية البيئة وتطويعها لصحة ورفاهية الإنسان [10] .

الاشكالية:

للتمكن من دراسة موضوع بحثنا ومما سبق نطرح الاشكالية التالية:

فيما تتمثل الجهود المبذولة والاليات القانونية و المؤسساتية في مجال تحقيق حماية البيئة؟

خطة الدراسة:

لأجل دراسة موضوعنا و الوصول للإجابة على الاشكالية فان هيكل دراستنا للموضوع سيكون بتخصيص مبحث اول لتبيين الاتفاقيات و المؤتمرات في مجال حماية البيئة، و بينا في المبحث الثاني الهيئات الساعية للمساهمة في هذا الدور، بينما و في المبحث الثالث و الاخير تطرقتا الى القوانين الصادرة في مجال حماية البيئة من التلوث.

الهدف من الدراسة:

محاولتنا لتحليل وصفي وموضوعي في نفس الوقت للاستراتيجية و الاليات و الجهود المبذولة في مجال الوقاية من التلوث البيئي و بالتالي تحقيق التوازن و حماية البيئة - الوصول

إلى النتائج حول ما إذا كانت الاليات المستعملة من خلال جميع الجهود المبذولة في هذا المجال قد حققت فعلا الإصلاحات و الاهداف المرجوة - و لأجل المساهمة في إثراء الموضوع نفسه و لرغبتنا في الوصول من خلال هذه الدراسة إلى نتائج و توصيات مثمنة.

المنهج الدراسة:

لأجل دراسة هذا الموضوع ومعالجته والإجابة على الإشكالية بإذن الله اخترنا إتباع المنهج الوصفي والتحليلي في نفس الوقت تماشيا ومتطلبات موضوع الدراسة.

المبحث الأول: المؤتمرات والاتفاقيات الدولية.

في ستينات القرن الماضي بدأت شعوب كثيرة حول العالم تواجه مشاكل بيئية خطرة كغابات يدمرها المطر الحمضي وأنهار تسممها النفايات الصناعية، ومدن تخنقها ملوثات السيارات والصناعة، وثروات طبيعية تزول ما ادى للمبادرة من الجهات الرسمية بالبحث عن ايجاد الحلول فكانت بدايتها من خلال انعقاد مؤتمرات دولية وابرام الاتفاقيات، وكان عام 1972 هو الانطلاقة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد.

أولا: مؤتمر قمة الأرض.

بعد عشرين عام من مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم جاء مؤتمر قمة الارض و هو المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية كقمة نظمتها الأمم المتحدة، عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في ماي/جوان 1992 و أشتهر باسم قمة الأرض أُطلق عليه بعد ذلك اسم مؤتمر ريو أدى إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة، شارك في المؤتمر 172 حكومة وعرف حضور رؤساء دول وحكومات و رؤساء أحزاب ومنظمات مدنية وعلماء وباحثين، أكد على وجود علاقة بين البيئة والتنمية وتبنى المجتمع الدولي شعار التنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين، وتأكد ذلك بعد عشر سنوات من خلال المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، في مونتير بالمكسيك في 21 و22 مارس 2002[11]، ومؤتمر التنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبورغ شهر سبتمبر 2002[12]، وأكدها مؤتمر ريو+20 المنعقد في ريود جانيرو في 2012.

من اهم مبادئ مؤتمر قمة الأرض ما يلي:

- لا ينبغي أن يؤخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة أو لا رجعة فيها.
- أن يكون للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة ولكن لا تسبب ضررا لبيئة الدول الأخرى.

- البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة فيحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.
- أن القضاء على الفقر وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم هي "لا غنى عنه" من أجل التنمية المستدامة.
- أن تعترف البلدان المتقدمة بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية التي تحت تصرفها.

ثانيا: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قمة ريو+20) عام 2012.

أقيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو بالبرازيل شمل مائة من رؤساء الدول والحكومات وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لكن غاب عنه عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونظيره الروسي فلاديمير بوتين وتشارك فيه أكثر من 150دولة، و كان للمؤتمر ثلاثة أهداف:

- تأمين التزام سياسي متجدد من أجل التنمية المستدامة.
- تقييم التقدم المُحرَز وثغرات التنفيذ في الوفاء بالالتزامات السابقة.
- مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

اما اهم محاوره فتتمثل في :

- كيفية بناء اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة وانتشال الناس من براثن الفقر، بما في ذلك دعم البلدان النامية التي ستسمح لهم بإيجاد مسار أخضر للتنمية.
- كيفية تحسين التنسيق الدولي من أجل التنمية المستدامة من خلال بناء إطار مؤسسي.

ويأتي هذا المؤتمر بعد 20 عاما من انعقاد قمة الأرض التي ريودي جانيرو عام 1992، حيث اعتمدت خريطة طريق لإعادة التفكير في النمو الاقتصادي وتعزيز المساواة الاجتماعية وحماية البيئة. ومن بين الخطوات المهمة للحد من الأخطار البيئية هو اتفاق الحكومات على أهداف جديدة للتنمية المستدامة لتشكيل استراتيجيات تحد من الفقر لتنهض بالعدالة الاجتماعية وتضمن حماية البيئة للوصول إلى المستقبل.

أعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، اما اهم ما ركز عليه المؤتمر فهو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر و الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة وربط ذلك بالنمو الاقتصادي، فالأزمة الاقتصادية وانبعاثات غاز أكسيد الكربون ستكون عبئا كبيرا على الاجيال القادمة و التي يتعين عليها سداد الديون الحكومية على مدار العقود.

ثالثا: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تغير المناخ أهم القضايا في الوقت الحالي فالآثار العالمية لتغير المناخ هي واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية، إن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر تعقيدا وكلفة في المستقبل إذا لم يتم القيام إجراءات معمقة.

ففي 1988 أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية[13] بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة[14]والهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ[15]وذلك لآجل دراسة وتقييم البحوث العلمية التقنية المتعلقة بالتغيرات المناخية والتأثيرات المحتملة لتلك التغيرات وخيارات التكيف معها وتخفيف من حدتها، قامت الهيئة باصدار سلسلة من تقارير التقييم والتقارير الخاصة والوثائق التقنية والدراسات التقنية بهدف إعطاء الرأي للأصحاب بإصدار القرار والرأي العام بصورة واضحة عن التغير المناخي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عام 1990 أصدرت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ تقريرها التقييمي الأول فأكدت من خلاله بأن المناخ العالمي مهدد وطالبت بوضع اتفاقية دولية لمعالجة هذه المسألة و أشار هذا التقرير إلى خطورة الوضع ولقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتلك الدراسات وأصدرت القرار رقم45/212 بتاريخ21 ديسمبر 1990 بإنشاء لجنة التفاوض الحكومية[16] لأجل وضع اتفاقيه إطارية بشأن المناخ[17]، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 21 مارس 1994 بعد أن صادقت عليها 55 دولة[18].

ان الاتفاقية تهدف للوصول إلى تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية التكييف مع تغير المناخ طبيعيا، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر وتسمح بالتقدم في التنمية الاقتصادية باستمرار فعلى جميع الدول المساهمة في معالجة التغير المناخي والتكيف معه.

في عام 2013 أصدر الفريق الدولي المعني بتغير المناخ تقرير التقييم الخامس والذي بحث في علم تغير المناخ وتوصل إلى نتيجة قاطعة إلى أن تغير المناخ هو حقيقة واقعة وأن الأنشطة البشرية هي السبب الرئيس في ذلك، يشمل التقرير الخامس تقييما شاملا حول ارتفاع مستوى سطح البحر وأسبابه على مدى العقود القليلة الماضية، كما تبين انبعاثات CO2المتراكمة منذ عصور ما قبل الصناعة، وتوفر الميزانية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستقبلية للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين.

و عموما فان الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في إطارها نصت على ان هدفها الاول و النهائي هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي و ذلك من خلال الالتزامات التالية:

- الإبلاغ عن الانبعاثات: اتفقت الأطراف في الاتفاقية على عدد من الالتزامات للتصدي لتغير المناخ، إذ يجب على جميع الأطراف أن تعد وبصفة دورية تقريراً يسمى البلاغات الوطنية، وهذه البلاغات الوطنية يجب أن تحتوي على معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ذلك الطرف وأن تصف الخطوات التي اتخذها وما يعتزم اتخاذه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية.
- البرامج الوطنية: تقتضي الاتفاقية من جميع الأطراف تنفيذ برامج وتدابير وطنية للتحكم في انبعاثات غازات الانحباس الحراري والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. واتفقت الأطراف أيضاً على تشجيع استحداث واستخدام تكنولوجيات لا تلحق ضرراً بالمناخ، والتثقيف والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وتأثيراته، والإدارة المستدامة للغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى إزالة غازات الاحتباس الحراري من الغلاف الجوي، والتعاون مع الأطراف الأخرى في هذه الأمور.
- التزامات البلدان الصناعية: تقع التزامات إضافية على عاتق البلدان الصناعية، التي تسمى أطراف المرفق الأول بموجب الاتفاقية وهذه الأطراف اتفقت أصلاً على الاضطلاع بسياسات وتدابير بهدف محدد هو إعادة حجم انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري إلى المستويات التي كانت عليها في عام 1990 بحلول عام 2000. ويجب أيضاً على الأطراف المدرجة في المرفق الأول تقديم بلاغات وطنية أكثر

تواتراً ويجب أن تقدم على حدة تقارير سنوية عن انبعاثاتها الوطنية من غازات الاحتباس الحراري.

- تبادل التكنولوجيات: يجب أيضاً على البلدان المتقدمة الأغنى (التي تسمى الأطراف المدرجة في المرفق الثاني) بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات غير الضارة بالمناخ إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويجب أيضاً أن تقدم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها عن طريق مرفق البيئة العالمية، الذي يمثل الآلية المالية للاتفاقية، عن طريق القنوات الثنائية أو القنوات الأخرى المتعددة الأطراف.

رابعا: مؤتمر الأطراف وبرتوكول كيوتو.

يتضمن اتفاق كيوتو مجموعتين من الالتزامات المحددة تحقيقاً للمبادئ العامة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية.

الهدف الرئيس لبرتوكول كيوتو هو الحد من انبعاث غازات الدفيئة وتتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات المختلفة وزيادة استخدامات نظم الطاقة المتجددة بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص غازات الدفيئة، حيث أنه في ظل خلافات الدول المتطورة والدول النامية تبنى مؤتمر الأطراف في نهاية اجتماعات دورته الثالثة في كيوتو باليابان-بروتوكول كيوتو- في 11 ديسمبر 1997 هذه الاتفاقية ، و هي خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(قمة الأرض) هدفت المعاهدة إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخ، ويتضمن اتفاق كيوتو مجموعتين من الالتزامات المحددة تحقيقاً للمبادئ العامة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية.

وفيما يختص بالالتزامات التي تتكون منها المجموعة الأولى فإنه يمكن القول أن البروتوكول يلزم الدول الموقعة عليه بقائمة محددة من الالتزامات لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهي التزامات مشتركة تتكفل بتنفيذها كافة الأطراف المتعاقدة.

فنصت على ان تقوم كل الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بما نسبته 5.2 بالمئة عن مستويات انبعاث هذه الغازات عام 1990، وذلك خلال فترة الالتزام ما بين عام 2008 وعام 2012، نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة هي ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيترون، وسداسي فلوريد الكبريت و مجموعتين من الغازات هي هيدرو فلوروكربون والهيدروكربونات المشبعة بالفلور بيرفلوروكربون التي تنتجها الدول الصناعية(المرفق الأول)، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء، واعتبارا من عام 2008 م صادق 183 طرف على الاتفاقية .

وقد ألزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8 ٪، والولايات المتحدة بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6 ٪، وروسيا بنسبة 0 ٪. سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 8 ٪ لأستراليا و 10 ٪ لأيسلندا.

وقد تم تحديد سنة 1990 كسنة أساس لأول ثلاث غازات: (CO2-CH4- N2O) أما الغازات الثلاثة الأخرى فقد أتاح البروتوكول للدول الصناعية اختيار سنة 1995 كسنة أساس لها بدلا عن 1990، وأقر البروتوكول مبدأ التنفيذ المشترك بين الدول الصناعية كأسلوب لتنفيذ هذه الدول لالتزاماتها المنصوص عليها في البروتوكول، كما سمح البروتوكول بالتجارة بالفائض من حصص التخفيض لدولة مع دولة أخرى من دول المرفق الأول وقد حوالة الولايات المتحدة زج الدول النامية بهذه العملية لكنها لم تنجح بذلك، كما أقر البروتوكول إنشاء آلية التنمية النظيفة تقوم الدول الصناعية بموجبها بتمويل مشاريع في الدول النامية، على أن يحسب أي تخفيض في الانبعاثات نتيجة لتنفيذ تلك المشاريع كجزء من تنفيذ الدول الصناعية الممولة لالتزاماتها المخصوص عليها في البروتوكول[19].

و عموما آليات المرونة، وهي تلك الآليات التي تعمل على تخفيض الانبعاثات وتقليل الآثار الضارة، ولكنها في نفس الوقت تأخذ البعد الاقتصادي عند احتساب تكاليف إنتاجها وتشير هذه الجزئية إلى إمكانية بلوغ الهدف بأقل الخسائر الممكنة، وفي بعض الأحيان بدون

خسائر على الإطلاق، بل ومن الممكن تحقيق مكاسب من وراء اتباع هذه الآليات، وتتيح هذه الآليات عمليات التجارة في وحدات خفض الانبعاثات أما الالتزامات التي تحتويها المجموعة الثانية، فهي الالتزامات التي تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها، وتلتزم بها في مواجهه الدول النامية لمساعدة هذه الأخيرة على الالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من ناحية، وتشجيع الدول النامية على التعاون الفعال في إطار المنظومة الدولية لحماية البيئة من ناحية أخرى و هذه الالتزامات يمكن تحديدها في النقاط التالية :

- تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والأقل نموا، خاصه تلك التقنيات صديقة البيئة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها.
- تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والأقل نموا في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتأقلم معها.
- التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نموا في " آليه التنمية النظيفة " آلية التنمية النظيفة، والتي تعد إحدى أهم الآليات التي حددها اتفاق كيوتو وتنص هذه الآلية على التزام واضح من جانب الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة، والمساهمة في نفس الوقت بتحقيق الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ ومساعدة الدول المتقدمة في الالتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها. فهذه الآلية تفيد كلاً من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتتمثل الفائدة التي تعود على اقتصاديات الدول النامية في وجود الاستثمارات القادمة من الدول المتقدمة على أراضيها، في حين تتمكن الدول المتقدمة من استخدام الانبعاثات الناتجة من انشطة هذه المشروعات للإسهام في تحقيق جزء من التزاماتها الخاصة بتحديد وتخفيض كمى للانبعاثات.

ومن خلال إجراء مقارنة سريعة بين المجموعتين من الالتزامات فإنه يمكن الاستنتاج بأن اتفاق كيوتو يضع مسئولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، إذ يلزمها البروتوكول بتقديم كافة صور الدعم المالي والفني اللازم لإعانة الدول النامية والأقل نموا على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة من مظاهر التلوث التي تداهمها.

يضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ألزم الدول المتقدمة دون الدول النامية والاقل نمواً بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقاً لجدول زمني معين.

ومن هنا فإن الدول النامية والأقل نمواً تنظر بعين الرضى والارتياح إلى اتفاق كيوتو نظرا لقلة الالتزامات التي ألقاها على عاتقها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث المناخي وصيانة الغلاف الجوي للكرة الأرضية، فهذه الدول النامية والأقل نمواً تخشى من أن أي التزامات تفرض عليها في مجال حماية البيئة سوف تحد من قدراتها وحرية حركتها على تنفيذ مشروعات التنمية، خاصة في هذه المرحلة المبكرة من مراحل النمو. يضاف إلى ذلك أن الدول النامية والأقل نمواً لا شأن لها فيما يخص ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث أنها قد حدثت بفعل درجات التصنيع المتقدمة التي وصلت إليها الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بل أكثر من ذلك فإن الدول النامية والأقل نمواً ترى في نفسها ضحية سياسات التصنيع الخاطئة التي اتبعتها الدول المتقدمة، وعرضتها لمصير مشؤوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، إذ لا تملك الموارد المالية والتقنية التي تعينها على مواجهة سلبيات هذه الظاهرة.

خامسا: مؤتمر باريس للمناخ.

اتفاق باريس هو أول اتفاق عالمي بشأن المناخ جاء هذا الاتفاق عقب المفاوضات التي عقدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة 21 للتغير المناخي في باريس في 2015 و حسب لوران فابيوس الذي قدم مشروع الاتفاق النهائي في الجلسة العامة فإن هذا الاتفاق مناسب ودائم ومتوازن وملزم قانونيا و صدق على الاتفاق من قبل كل الوفود 195 الحاضرة في 12 ديسمبر 2015 بينما زاد عدد المنظمين له فيما بعد.

تهدف الاتفاقية الى الوصول الي تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوي يسمح للنظام البيئي بان يتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ وبالتالي حماية الانسان من خطر يصل الي النقص في الغذاء والماء، والسماح بالمضي قدمًا في ايجاد وخلق سبل للتنمية الاقتصادية علي النحو المستدام .

اما اهم المبادئ التي جاء بها مؤتمر قمة باريس فتتمثل في ما يلي:

- للأجيال القادمة الحق في العيش في بيئة سليمة صالحة، ولذلك فحماية أطراف الاتفاقية للبيئة هو أمر منصف لتلك الاجيال ويتعين على البلدان المتقدمة أن تأخذ دور الصدارة في مكافحة التغير المناخي والآثار الضارة المترتبة عليه.
- توضع في الاعتبار الظروف الخاصة للبلدان النامية، ولاسيما تلك المعرضة للأضرار الناجمة عن تغير المناخ .وأن الدول المتقدمة ستتحمل عبء غير عادي بمقتضي الاتفاقية.
- تتخذ جميع الأطراف التدابير اللازمة للوقاية من أسباب تغير المناخ أو تقليلها أو تخفيف من حدة آثارها الضارة، ومهما كانت التهديدات والتحديات يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لمعالجة الأمر.
- وضع الخطط المناسبة المستدامة لحماية النظام المناخي من التغير نتيجة للنشاط البشري.

المبحث الثاني: المؤسسات و المنظمات الدولية.

ان المنظمات الدولية كان لها دور كبير في حماية البيئة وتطوير القانون الدولي للبيئة و من بين أهم المؤسسات والمنظمات الدولية الفاعلة في تشجيع التنمية المستدامة و حماية البيئة فنجد هيئة الأمم المتحدة من خلال هيئاتها الفرعية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و المنظمات الاقتصادية اضافة الى المنظمات غير الحكومية .

اولا: هيئة الأمم المتحدة.

بعد ندوة ستوكهولم لعام 1972 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء هيأة فرعية تتمثل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل على تشجيع النشاطات الخادمة البيئة، و كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور كبير من خلال عدة قضايا مثل بروتوكول كيوتو للانحباس الحراري واتفاقية بال حول حركة النفايات السامة، عقد ندوة التنوع البيولوجي[20]، ورغم ذلك لم ينجح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فرض نفسه كهيئة مركزية لمؤتمر ريود جانيرو عام 1992، حيث صدر عن هذا المؤتمر مبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية وبرنامج عمل يتناول الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في القرن الواحد والعشرين، سميت أجندة 21 واعتمدت اتفاقيتان دوليتان بخصوص البيئة وهما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، لكن هذا البرنامج كان موضوع خلاف مما أفقده مصداقيته و قد نتج عن المؤتمر انشاء لجنة التنمية المستدامة تم تكليفها بتنفيذ أجندة 21 وأقر مؤتمر الأمم

المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في بروكسل في ماي 2001، وبعد عشرين سنة من انعقاد مؤتمر ريودي جانيرو لم تحقق النجاح الذي كان ينتظر و انعقدت بعده القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بجوهانسبورغ سبتمبر2002 أين تم الاتفاق على أهمية استكمال تنفيذ ما تم إنجازه في جدول أعمال القرن 21 و التركيز خطة التنفيذ على الفقر والتنمية.

ثانيا: المنظمات الاقتصادية الدولية.

بسبب التغيرات الجارية داخل نظام الأمم المتحدة فإن المنظمات الاقتصادية وعلى راسها البنك العالمي اقترحت أن تجعل من التنمية المستدامة مبدأ لإعادة تنظيم نشاطاتها لكن هذه المنظمات لم تكن مهيمنة كما يجب لمواجهة هذا الرهان الجديد[21]، وكانت المحاولات محل نقد شديد خصوصا في الوقت الراهن، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعلى إثر النتائج المتوسل إليها من طرف فريق من الخبراء اقترحت أمانة المنظمة أن تكون التنمية المستدامة هي المبدأ الموجه لأعمالها ووسيلة لإعطاء مؤسستها شرعية من جديد لتوجيه عولمة الاقتصاد وتحضير المفاوضات الاقتصادية للجيل القادم.

و بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة فعند الاتفاق على اتفاقية مراكش سنة 1997 تزودت بجهاز يختص بموضوع البيئة بإنشائها للجنة التجارة والبيئة، في حين أن أمانة لGAT أهملت دائما ميدان النشاط هذا ان المنظمة العالية للتجارة التي أوجدت لضبط التبادل السلعي قد اصطدمت في الواقع بمسألة الترابط بين طرق تنفيذ أجندة 21 وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف اين تبدو السياسات البيئية مصدر الخلافات التجارية.

ثالثا: المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني.

بدأ الطلب الاجتماعي على التنمية مع ظهور المنظمات غير الحكومية ذات الصوت العالمي الكبير، كالسلام الأخضر و الصندوق الدولي للطبيعة و أصدقاء الأرض، وقد التمست هذه المنظمات هشاشة التوازن البيئي الطبيعي وشكلت هذه المنظمات جماعة ضغط قوية كما أنشأت العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية بجانب تلك المنظمات ذات الوزن الثقيل وصارت تعكس حاليا الوعي الكبير من خلال التحسيس و التوعية وما تملكه من دراسات حول التغير المناخي وقيامها المؤتمرات الندوات، ولديها مواقع خاصة على شبكات الإنترنيت و موزعة في كل بلدان العالم، اضافة لوجود شبكات أفقية في ميدان الخبرة مثل المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية، والمؤسسة من أجل التنمية للدول والقانون، وقد اعطت منظمة الأمم المتحدة للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب الدولي فتحول دور هذه

المنظمات إلى دور فعال داخل الأمم المتحدة اضافة إلى ظهور التشكيلات السياسية التي تطالب بتطبيق السياسات العمومية المستلهمة من التنمية المستدامة، و أصبحت هذه التشكيلات منتشرة في جمع الدول بعدما كانت مقتصرة على الدول الأوروبية فقط، و نذكر مثالا عن اهم هذه المنظمات و هو منظمة السلام الأخضر.

ان منظمة السلام الأخضر (غرينبيس) هي إحدى منظمات المجتمع المدني الدولية العاملة في مجال حماية البيئة فهي منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح بل تهتم بحماية البيئة وعناصرها ، فأنشأت غرينبيس في العام 1971 عندما أبحر فريق صغير من الناشطين من مدينة فانكوفر كندا، إلى جزيرة أمشيتا ألاسكا كان الهدف من الرحلة الإعراض على التجارب النووية التي تقوم بها الحكومة الأمريكية على الجزيرة التي تزخر بالكائنات الحية النادرة والمهددة بالانقراض تم اعتراض القارب قبل وصوله إلى الهدف المنشود إلا أن الضجة الإعلامية التي أحدثها التحرك دفعت بالحكومة الأميركية لتعليق برنامجها النووي في أمشيتا في نفس العام وسرعان ما أعلنت الجزيرة محمية للطيور، وتعتبر غرينبيس منظمة دولية تعطي الأولوية للحملات البيئية العالمية يقع المقر الرئيسي لها في أمستردام بهولندا فيما تتوزع مكاتبها الوطنية كما الإقليمية في 41 دولة، و تتمتع بدعم مليونين وثمانمائة ألف شخص في مختف أنحاء العالم، وحرصا منها على استقلالية قرارها ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات وتعتمد على مساهمات فردية من داعميها وهبات من جمعيات خيرية، وتتبنى المنظمة مجموعة من المبادئ التي تأسست عليها بالإضافة إلى العمل السلمي والحفاظ على استقلاليتها وتبتعد عن العمل السياسي، كما تأسست المنظمة على مبدأ العالمية فنجد ان التلوث لا يعرف حدودا فهو مشكلة عالمية وليست مشكلة خاصة بدولة دون الأخرى.

لقد استطاعت منظمة غرينبيس تحقيق العديد من الإنجازات المتعلقة بالبيئة منذ تأسيسها سنة 1971 و أهمها ما يلي: تخلت الولايات المتحدة عن قاعدة التجارب النووية في جزيرة أمشيتكما في ألاسكا بعد أول تحرك لغرينبيس في العام 1971 .

بعد تظاهرات احتجاجية نظمتها غرينبيس في موقع التجارب أوقفت فرنسا التجارب على الغلاف الجوي في المحيط الهادئ الجنوبي و تحركات غرين بيس أدت إلى وقف عمليات ذبح عجول البحر الرمادية في جزر أوركني في إسكتلندا و توقفت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات طرح النفايات المشعة والصناعية في العالم في مياه البحر بشكل نهائي.

كما وافقت الشركة النفطية "شل" على إعادة منشآتها النفطية البحرية "برين سبار" إلى اليابسة لإعادة التدوير بعد ان بدأت غرين بيس حماتها منذ العام 1995 لإقناع الشركة النفطية بعدم إفراغ محتويات المنشآت المهملة في مياه المحيط.

كذلك ألغت تركيا أخيرا مخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية الأولى في آكلو كجزء من مشروع أوسع نطاقا يقضي ببناء 10 مفاعلات نووية بحلول العام 2020 بعد مرور ثامنية سنوات من بدء الحملات التي أطلقتها غرين بيس ومنظمات أخرى بهذا الخصوص، اما السوق الوحيدة المتبقية لمختلف الشركات النووية الرئيسية في الغرب فهي الصين.

المبحث الثالث: الوسائل القانونية.

ان الوسائل القانونية هي أهم وسائل حماية البيئة حيث أن الدول الصناعية الكبرى هي أول من اهتم بحماية البيئة عن طريق إصدار التشريعات و التنظيمات الخاصة بها، بداية من تأسيس وكالة لحماية البيئة في أمريكا عام 1970 المختصة بإصدار تشريعات لحماية البيئة، وأقر الكونغرس الأمريكي الكثير منها كقانون حماية الهواء وقانون منع تلوث الماء[22]، كذلك بدأت الهيئات المختصة بإصدار التشريعات التي تقيد الصناعة عموما و والصناعة النفطية بشكل أخص و أمثلة هذه التشريعات هو ما تعلق بإنتاج مشتقات ذات مواصفات صارمة لضمان حفض انبعاث الملوثات من وسائل النقل والمنشآت الصناعية المستهلكة للوقود، و ايضا ما يخص اتخاذ إجراءات للحد من انبعاث الملوثات الناتجة عن عمليات التكرير وما يتعلق بعدم طرح النفايات الناتجة عن عمليات التكرير الخطرة وغير الخطرة.

و من بين هذه التشريعات نجد التشريعات البيئية الخاصة بمواصفات الغازولين لتحقيق عدة أهداف: كتحديد الحد الأدنى لنسبة الأكسجين وذلك بإنتاج الغازولين المشكل صناعيا، و تخفيض نسبة البنزين العطري الذي يسبب آثار خطرة على صحة الإنسان تخفيض الضغط البخاري للحد من انبعاث المركبات العضوية الطيارة VOC، و كتخفيض نسبة الكبريت لتفادي طرح الأكاسيد الكبريتية إلى الهواء الجوي.

و نجد التشريعات البيئية لمواصفات وقود البترول و التشريعات البيئية الخاصة بتحسين خصائص الدول في تخفيض محتوى الكبريت والعطريات و تشريعات الحد من الانبعاثات الغازية و التشريعات الخاصة بالحد من طرح الملوثات السائلة.

الخاتمة:

يعتبر التوازن البيئي امرا طبيعيا في الكون لكن تدخل الإنسان من خلال إستخداماته غير العقلانية ادى الى المساس به و الى الزيادة في التلوث البيئي، و أصبح لا ينظر للمشاكل

البيئية فقط من زاوية التلوث السائد في البلدان الصناعية بل اصبحت خطر عالمي يهدد البشرية وكوكب الأرض والأجيال اللاحقة واصبحت مشكلة دولية بطبيعتها ينبغي مواجهتها بالوسائل الدولية المتوفرة هذا من جهة، و من جهة اخرى أصبحت حماية البيئة أحد المظاهر الحديثة للعلاقات الدولية.

و على الرغم من أن المواثيق و الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية و حتى القوانين و التنظيمات الداخلية قد اعترفت بحماية الحق في البيئة إلا أن حمايته لها مازالت جد ضعيفة و بعيدة عن المستوى المطلوب.

و من هنا يمكننا اقتراح جملة من التوصيات على النحو التالي:

- ينبغي على الجزائر الإسراع في تعزيز إستراتيجية جديدة طموحة متعلقة بتحفيز حماية البيئة .
- توجه الدول لسن القوانين و التشريعات التي من شأنها تشجيع الاهتمام بحماية البيئة.
- توجه الدول لسن القوانين و التشريعات التي تشدد العقوبات على المتسببين في الخلل بالتوازن البيئي و المتجاوزين لقواعد حماية البيئة.
- زيادة التعاون الدولي في مراقبة ما يتعلق بسلامة البيئة و حمايتها من جميع اسباب التلوثات .
- توجه الدول الى تكثيف جهودها و تعاونها على الصعيد الدولي في مجال حماية البيئة.
- توحيد وتفعيل القواعد القانونية العربية الخاصة بحماية البيئة
- التركيز على الابتعاد فدر الامكان على ما يمس سلامة البيئة مثل إستغلال الطاقات الجديدة بدلا عن الطاقات التقليدية المسببة للتلوث وتغيير المناخ. و مثل تخفيض الإنتاج الصناعي الملوث للبيئة وعدم السماح بإقامة صناعات جديدة تكون نسبة التلوث فيها أكبر من الإستفادة منها.
- وضع عقوبات صارمة دولية و وطنية لمسببي التلوث البيئي .

- إدراج حق الإنسان في التمتع بالبيئة المتوازنة و التنمية المستدامة ضمن الحقوق الأساسية في القوانين والدساتير الوطنية.
- ضرورة نشر التوعية المجتمعية بأهمية المحافظة على البيئة وحرمة الاعتداء عليها وتلويثها وتطوير مجال التربية والتعليم البيئي.

الهوامش:

[1] رشيد الحمد ، محمد سعيد صبلريني ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة الكويت، العدد 22، 1979 ، ص 24 .

[2] ضويفي حمزه ، التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية المستدامة في البلدان النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي المدية ، 2008 ، ص 03 .

[3] كان للمؤتمر الفضل الدور المهم في إظهار الوعي من طرف المجتمع الدولي ،بأن مستقبل التنمية أصبح محفوفا بمخاطر مختلفة بسبب تصرفات الإنسان الخاطئة تجاه بيئته .

[4] ابراهيم بورنان، الغاز الطبيعي و دوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2006-2007 ، ص 75 .

[5] بقايا النباتات و الحيوانات المتحللة منذ ملايين السنين التي إنطمرت في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين، هي التي شكلت الموادالهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي) .

[6] رمضان محمد مقلد ،اقتصاديات الموارد و البيئة ، الدار الجامعية ، 2003 الاسكندرية، ص 355 .

[7] محمد أبو سعدة ، التلوث البيئي و دور الكائنات الدقيقة، دار الفكر العربي القاهرة ، 2000 ، ص 23 .

[8] سيد عاشور أحمد ، التلوث البيئي في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، الشركة الدولية للطباعة القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 19 .

[9] محمد صالح، الشيخ الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط 1، 2002،ص 321.

[10] محمد صابر سليم علوم البيئة، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة،1985، ص9 .

[11] محمد عبد البديع السيد، الاعلام و العلاقات الدولية،مكتبة النور،2020 مصر ، ص 326.

[12] مصطفى بابكر ،السياسات البيئية ،سلسلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت العدد 25 جانفي 2004،السنة الثالثة، ص 12 .

[13] meteorological oeganization World

[14] united nations environment progran.

[15] intergovernmental panel climate change.

[16] intergovernmental negoliating committee

[17] ثناء عطوي ،ينقذ سكان الأرض كوكبهم ،مجلة الفكر العربي للبحوث والدراسات، العدد 216 بتاريخ 2012/07/06.

[18] منال العيسوي، مؤتمر قمة الأرض يطالب بإجراءات فعالة في التنمية المستدامة، المقال بجريدة الاتحاد، تاريخ النشر 22 جوان 2012 .

[19] فاطمة أحمد حسن، الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول أوبك، رسالة ماجستير في الاقتصاد (رسالة غير منشورة) كلية الاقتصاد والعوم السياسية جامعة القاهرة مصر، 2006 ،ص44 .

[20] محمد غنايم دمع، البعد البيئي فيا لتخطيط الإنمائي، منشورات معهد الأبحاث التطبيقية ،القدس فلسطين، أفريل 2001 .

[21] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط 1، 2002، ص 115.

[22] رمضان صديق محمد حسن،دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة، المؤتمر العلمي للقانونيين المصريين 1214 فيفري 1992، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء، ص27 .